يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)

السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

م. م. مريم محمود عبد الله

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩)جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	كرامة الانسان في الفقه الإسلامي	أ. م. د. إبراهيم سلمان قاسم	٨
٢	القيمة الجمالية للقباب الإسلامية وأثرها في تشكيل الهوية البصرية للتصميم الزخرفي	م. د. سامر علي عبد الحسن	٢٤
٣	إعداد معلم التربية الإسلامية وكفاياته التعليمية	م. د. أحمد محمد سعدون	٣٨
٤	احتفالات ومراسيم عيد الغدير في التاريخ الاجتماعي للمسلمين من خلال موسوعة الغدير للأميني	م.د. أحمد هاتف المفرج	٥٠
٥	احكام العدة لزوجة المفقود زوجها دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون العراقي	م. د. سعد محمود عبد الجبار	٦٤
٦	المعرفة القرآنية بين التأصيل والتأويل دراسة منهجية في تفسير الرازي وابن عاشور	م. د. عامر مراد ملا علي	٧٨
٧	أثر برنامج إرشادي بأسلوب التدخل الايجابي في خفض التلاعب العقلي لدى طالبات الصف الرابع الاعدادي	م.د. آصاد خضير محمد	٩٢
٨	بغية القراء في معرفة الوقف والابتداء	م. د. مروة سعد مطر	١٠٨
٩	الخطاب النقدي عند نازك الملائكة بين السلطة النسوية المُبَطنة والمُعلنة	م. د. ميسون عدنان حسن	١٢٢
١٠	أهمية السياق ودوره في توجيه المعنى القرآني عند الطباطبائي «تفسير الميزان»	م.د.علي ناصر حسين	١٣٢
١١	روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات) «مقال مراجعة»	م. علي وليد ناصر	١٤٤
١٢	تصميم خطة لتوظيف الكومبيوتر ضمن دروس التربية الفنية	أ.د. أحمد سمير محمد ياسين تيسير عبد السلام ست	١٥٤
١٣	واقع النقد الفني ودوره في الفنون البصرية لدى طلبة قسم التربية الفنية	أ.م. د. حسين رشك خضير مصطفى عبد الامير عزيز	١٧٠
١٤	آداب الزائر و المزار فى الفقه والقانون	مصدق جعفر بلعوط محي الدكتور محمد اديبي مهر الدكتور احمد مير حسيني	١٧٨
١٥	أثر لقمة الحلال والحرام على شخصية الطفلفي ضوء الفقه الإمامي	م. م. سماح إبراهيم أسماعيل	١٩٠
١٦	الديانات المغولية	م. م. سمير حسين خلف	٢٠٢
١٧	التاريخ بين الحدث والمعنى في فلسفة بول ريكور	م.م محسن فالح محمد م.م ابراهيم صادق صدام	٢١٠
١٨	الذاكرة الاقتحامية وعلاقتها باضطراب مابعد الصدمة لدى طلبة الجامعة	م.م. رفل تحسين علي	٢١٨
١٩	السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣ التحديات وسبل الإصلاح	م. م. عبد الكريم عبد الحسين عبد	٢٣٤
٢٠	الاستعاذة ودورها في درء الشيطان الرجيم « مقال مراجعة»	م. م. مريم محمود عبد الله	٢٥٦
٢١	اعتراضات إبن كمال باشا في تفسيره على الزمخشري في مسألتي أفعال العباد ورؤية	م. م. نوال مكي علي	٢٦٨
٢٢	دور النحو في تحقيق الإعجاز اللغويّ في القرآن الكريم	م. م. نور إسماعيل ويس نجم	٢٧٨
٢٣	الخطاب الاعلامي للسيدة زينب(عليها السلام)ودوره في ترسيخ أهداف الثورة	آيات ناصر حسن	٢٩٢
٢٤	دور الصحافة في تشكيل الرأي العام حول القضايا البيئية	الباحث: محمد جواد كاظم	٣١٠
٢٥	The Effect of Artificial Intelligence on Designing Listening-BasedEnglish Curricula	Ghada Kadhim Kamil	٣٢٢
٢٦	:Media Framing of Palestinian Conflict A Critical Discourse Analysis	Asst.Lec. Samer Yaqoob AL-Duhaimi	٣٤٤

السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣ التحديات وسبل الإصلاح

م. م. عبد الكريم عبد الحسين عبد كعود الحلفي
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

المستخلص:

تُعد السياسة المالية أداة رئيسية في إدارة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم الحكومة برامج الإنفاق والإيرادات للتأثير في الدخل والإنتاج والتوظيف، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار السعري، والكفاءة الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل. في العراق بعد ٢٠٠٣، أصبحت السياسة المالية محوراً أساسياً للإصلاح الاقتصادي، في ظل تزايد العجز المالي، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وتراجع الأداء الاقتصادي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطورات السياسة المالية في العراق، وتشخيص أبرز التحديات التي واجهتها، وتقييم جهود الإصلاح المالي، مع تقديم توصيات لتطوير السياسات المالية بما يحقق التنمية المستدامة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة البيانات الرسمية للموازنات العامة، والإيرادات (النفطية وغير النفطية)، والدين العام، والعجز المالي.

وتوصل البحث إلى أن السياسة المالية في العراق تعاني من اختلالات بنيوية، أبرزها: ارتفاع الديون الخارجية، هيمنة النفقات التشغيلية، اختلال هيكل الإيرادات، ضعف التنسيق مع السياسة النقدية، وانتشار الفساد، إلى جانب غياب رؤية اقتصادية واضحة بعد ٢٠٠٣. كما أظهرت النتائج أن اعتماد الحكومة شبه الكامل على النفط في تمويل الموازنة العامة أدى إلى فشل محاولات تنويع الإيرادات.

يوصي البحث بضرورة تنويع مصادر الدخل، وتنمية القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة والخدمات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق الحوكمة، وضبط النفقات العامة، وإصلاح الإدارة المالية، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية، التحديات، سبل الإصلاح.

Abstract:

Fiscal policy is a key instrument in managing the economy and achieving macroeconomic stability. Governments utilize spending and revenue programs to influence income, production, and employment in order to promote economic growth, price stability, economic efficiency, and equitable income distribution. In Iraq, after 2003, fiscal policy became a central pillar of economic reform amid rising fiscal deficits, heavy reliance on oil revenues, and declining overall economic performance.

This study aims to analyze the developments of fiscal policy in Iraq, diagnose the main challenges it faced, and assess the efforts made toward financial reform, while offering recommendations to improve fiscal policy in a way that supports sustainable development. The study adopts a descriptive-analytical approach based on official data, including public budgets, oil and non-oil revenues, public debt, and fiscal deficits.

The findings reveal significant structural imbalances in Iraq's fiscal policy, including high external debt, dominance of operational

expenditures, an imbalanced revenue structure, weak coordination with monetary policy, widespread corruption, and the absence of a clear economic vision since 2003. Moreover, the continued heavy dependence on oil revenues has undermined efforts to diversify income sources and stabilize the budget.

The study recommends diversifying the revenue base, developing non-oil sectors such as industry, agriculture, and services, strengthening the role of the private sector, enhancing governance, controlling public spending, and reforming financial management in order to achieve fiscal stability and real economic growth.

Keywords: Fiscal policy, challenges, ways of reform.

المقدمة:

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ تحولات سياسية واقتصادية عميقة، انعكست بشكل مباشر على طبيعة إدارة المالية العامة، مما وضع السياسة المالية في مواجهة تحديات كبيرة، أبرزها الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، واتساع العجز المالي، وتضخم النفقات التشغيلية على حساب الإنفاق الاستثماري. رغم محاولات الإصلاح التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف البنية المؤسسية، وغياب الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد، فضلاً عن الأزمات المتكررة التي ضربت الاقتصاد العالمي وأسواق النفط.

يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على واقع السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣، وتشخيص أبرز التحديات التي واجهتها، وتحليل مدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية المعلنة، وصولاً إلى تقديم مقترحات تساهم في تطوير السياسات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

يمثل هذا البحث محاولة لفهم جذور الخلل في إدارة السياسة المالية، وتقديم رؤية تحليلية علمية تساعد في بناء سياسات مالية أكثر كفاءة وعدالة، قادرة على مواجهة الأزمات، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويقلل من الاعتماد على المورد النفطي الوحيد..

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تؤديه السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الوطني، خاصة في الدول الريعية مثل العراق، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. بعد ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات سياسية واقتصادية عميقة، رافقها تحديات كبيرة في إدارة المالية العامة، من بينها ضعف التخطيط المالي، وعجز الموازنات، وغياب الرؤية الاستراتيجية، ما أدى إلى تأخر الإصلاح الاقتصادي.

مشكلة البحث

رغم مرور أكثر من عقدين على التغيير السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، إلا أن السياسة المالية ما تزال تعاني من اختلالات هيكلية متعددة، أبرزها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وعجز الموازنة، وتضخم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، إضافة إلى ضعف مؤسسات الرقابة المالية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة للإصلاح الاقتصادي.

فرضية البحث

يفترض هذا البحث أن السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣ لم تكن فاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة بسبب التحديات الهيكلية والمؤسسية، وأن الإصلاحات المالية التي طُرحت، رغم أهميتها، لم تُحقق نتائج

ملموسة بسبب ضعف التنفيذ وغياب التخطيط الاستراتيجي.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣، وتحديد أبرز التحديات التي واجهت إدارتها، وتقويم جهود الإصلاح الاقتصادي ذات الصلة، مع تقديم مقترحات لتطوير السياسات المالية بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجيةالبحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف وتحليل الواقع المالي في العراق بعد ٢٠٠٣، من خلال دراسة البيانات المالية الرسمية (مثل الموازنات العامة السنوية، وتقارير وزارة المالية، والبنك المركزي)، وتشخيص التحديات التي واجهت السياسة المالية، سواء كانت مؤسسية أو اقتصادية أو قانونية، وتتبع سياسات الإصلاح الاقتصادي المُتبعة في العراق.

هيكل البحث

المبحث الاول: السياسة المالية المفهوم والأهداف والأدوات

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣

المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية وسبل أصلاحها في العراق

المبحث الاول: السياسة المالية المفهوم والأهداف والأدوات

أولاً: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

١ – مفهوم السياسة المالية: –

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات المهمة والرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد من أزمات أو هزات، أو المحافظة على الاستقرار واستدامة الأوضاع التي تقوم على تحقيق أهداف المجتمع. ويعود استخدام لفظ (السياسة المالية) الى كلمة فرنسية قديمة بمعنى (fisc)، وتعني بيت المال أو الخزانة أو حافظة النقود .ولهذا قد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين خاصة في ظل التطورات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي لفترات زمنية طويلة ،كما تكرر مصطلح السياسة المالية وعلى مستواه أكاديمي واسع منذ أن نشر هانس كتابه (السياسة المالية ودورات الاعمال) والذي بين من خلاله مفهوم السياسة المالية والأدوات التي يتم من خلالها تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع ،وكيفية إشباع حاجاته العامة والتي تمول بموارد الميزانية العامة.(١)

لقد أصبحت النظريات المالية الحديثة تتدخل في مستويات الطلب الكلي وعناصره بشكل كبير بمضاعفة الاستثمار واستهلاك او بين عناصر الاستثمار ذاتها. كذلك تطور ديناميكية السياسة المالية في اكبر قدر ممكن ومتوازن من مستويات الإنتاج الكلي والعمالة الكاملة فرض على السلطات الحكومية الربط بين السياسة المالية في تحقيق النمو السريع تكوين المدخرات والاستثمارات معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي بالنسبة للدخل القومي ويعد هذا من متطلبات النمو السريع للاقتصادات النامية فتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية ومضاعفة الكفاية الإنتاجية للجهاز الإنتاجي القومي بمضاعفة التراكم الرأسمالي ونسبة الادخار القومي كهدف نهائي للسياسة المالية في البلدان النامية.(٢)

وهنالك عدة تعريفات للسياسة المالية، حيث تعرف بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الأثار المرغوبة وتجنب الاثار غير المرقوبه فيها على الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية» بينما البعض يعرفها بأنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق اهداف محددة»(٣)وتعرف ايضاً على أنها «السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها

وايراداتها لإنتاج اثار مرغوبة وتجنب الأثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف»(٤)
ومماتقدم يمكن القول بان السياسة المالية هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها السلطات العامة لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواجهة التحديات من خلال استخدم أدوات السياسة المالية النفقات العامة والايرادات العامة، لغرض تحقيق الأهداف المرجوة منها تحقيق التوازن في ميزانية الدولة والمحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.

٢–أهداف السياسة المالية

في الفكر الاقتصادي الحديث اعطى أهمية كبيرة وواضحة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهها من خلال ما تمتلكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية، ويمكن استعراض اهم الأهداف التي تسعى اليها هذه السياسة وعلى النحو الاتي:

أ– الاستقرار الاقتصادي: هو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مع ثبات المستوى الام للأسعار. ويقصد تحقيق الاستخدام الكامل دون حدوث تضخم والحد من اثار التقلبات الناتج والدخل والانفاق وما يترتب عليها من تقلبات في مستويات التضخم والبطالة وتأثيرها في حياة ومستوى رفاهية المجتمع. لغرض الوصول بالاقتصاد القومي الى مستوى الاستخدام او التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

ب – تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي: ان هذا الهدف او المؤشر يعد من المؤشرات الرئيسية والمهمة لنجاح الخطط الاقتصادية كونه ينعكس على مستوى الدخل الفردي لان من خلاله يقاس متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات والذي يعد من مؤشرات التقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد.

ج– الكفاءة الاقتصادية: وهي تعني توجيه واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتحقيق أفضل الاستخدامات بأقل كلفة ممكنة وتقصد بهذا تدخل الدولة في تخصيص وتوزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك عن طريق تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي لتمويل برامج الانفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة واستخدام هذه الأموال المحولة بجودة عالية، ومن خلال ذلك تعني الكفاءة الاقتصادية تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج بأقل ما يمكن من الموارد المتاحة.

د– تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار: يعتبر هذا الهدف من الاهداف المهمة والملازمة لعملية التطور الاقتصادي، اذ ان ارتفاع الأسعار بمعدلات مساوية او أعلى من معدلات التطور التي ترافق هذا التطور يعد تطور غير حقيقي لكونه لا يعمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد كونه يعد من المؤشرات المهمة لتطور مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

هـ – إعادة توزيع الدخل الفردي بطريقة التي تحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع لان التطور الاقتصادي الذي لا يضمن عدالة في التوزيع يعد تطور غير تام من حيث الأهمية.

و– تحقيق التنمية الاقتصادية: تعرف بانها "عملية مقصودة ومستمرة وتعمل على تهيئة الشروط الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، عن طريق احداث تغيرات في البنيان والهيكل الاقتصادي من أجل استغلال الموارد والطاقات ،التي تهدف الى تحقيق نمو متزايد في الدخل القومي وفي مستويات دخل الفرد لذلك تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية». اذ السياسة المالية تلعب دوراً هاماً خاصته في الدول النامية من خلال تهيئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ،وتسعى الدولة بكل الوسائل والإمكانات لتوفير المال المطلوب للوصول الى ذلك الهدف ،لذلك على السياسة المالية أهمية توفير الموارد تعود الى قيام الحكومة بدور رئيس في احداث التنمية عن طريق الخطط والبرامج التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها، بالإضافة الى ضخامة المستلزمات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، مما فرض على الحكومة القيام بوضع خطط إنمائية متكاملة وانتهاج سياسة مالية فعالة لتهيئة الموارد المطلوبة لتمويل التنمية.(٥)

ثانياً: أدوات السياسة المالية

كل الدول تعاني من المشاكل الاقتصادية ولغرض معالجة هذه المشاكل الاقتصادية لابد ان يكون للدولة أدوات او وسائل تنفذها الحكومة من خلال سياستها المالية من اجل التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المطلوبة بعبارة أخرى هي مجموعة من الوسائل والأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي، والتي تمكنها من تحقيق الأهداف العامة، لذلك الأدوات المالية كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد الى اخر ومن أهمها:

١ – الانفاق العام ٢ – الإيرادات العامة ٣ – الموازنة العامة (٦)

١ – الانفاق العام

الفكر المالي يتضمن العديد من المفاهيم للأنفاق العام ووجود أكثر من مفهوم للأنفاق العام لا يعني الاختلاف في تلك المفاهيم، لكن تعكس الاختلاف في الزاوية التي تم من خلالها ان ينظر الى الانفاق العام فهناك من يعرف الانفاق العام بانه "النقود التي تخرج من الذمة المالية للدول او إحدى المؤسسات الحكومية التابعة للدولة من أجل اشباع حاجة عامة»(٧) ،وايضاً تعرف النفقة العامة بانها "مبلغ نقدي، يقوم بأنفاقه شخص عام لغرض النفع العام»(٨)

أ– تقسيمات النفقات العامة:

ان عملية دراسة وتحليل الانفاق العام وادارته بواسطة الدولة او احدى أجهزتها المختلفة يتطلب التعرف بأوجهه المختلفة من خلال تقسيم الهيكل العام الأنفاق، وان عملية تحديد تقسيمات النفقات العامة ذات أهمية كبيرة كونها تهدف الى تحقيق جملة من الأهداف والتي من أهمها سهولة اعداد وصياغة البرامج التي تتطلبها الموازنة العامة للدولة، حيث ان النفقات العامة تندرج ضمن حساباتها وبتالي سيؤدي الى سهولة اعداد وصياغة وتنفيذ البرامج، كذلك هذه التقسيمات تسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الميزانية. وبسبب التطور الذي شهده مفهوم الدولة واتساع دورها وتدخلها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كان له الأثر في زيادة الأهمية بمسالة تقسيم النفقات العامة نتيجتاً لزيادة صور الانفاق العام وأوجه واختلاف أثارة، لذلك تطلب الحاجة الى تطوير هذا التقسيم كونها تخدم اغراضاً متعددة وأهدافاً محددة، لذلك هنالك جملة من التقسيمات التي يمكن ان نقسم به النفقات العامة والتي من أبرزها (٩):

١ – النفقات الحكومية الاستهلاكية: وتشمل النفقات التي تساعد الدولة في تسير ادارتها للمرافق العامة وتمثل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية وهي على نوعين:

– خدمات عامة: وتشمل النفقات التي تقدمها الدولة عن طريق الخدمات العامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات وتتمثل بنفقات الرواتب والأجور التي تقوم الدولة بدفعها الى موظفيها ومشتريات الحكومة للأغراض العسكرية ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

– النفقات التحويلية: وتتمثل بالإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم الدولة بتقديمها للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتسعي الدولة عم طريق نفقاتها الاستهلاكية الى تحقيق اقصى منفعة للمجتمع لغرض رفع مستوى الرفاهية لكافة افراد المجتمع وتحقيق الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة من اجل زيادة دخلها القومي.

٢ – النفقات الحكومية الاستثمارية: ان هذا النوع يتمثل بالنفقات الحكومية التي يتم عن طريقها الحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة كمية الإنتاج القومي، وتأتي أهمية هذا النوع من النفقات كونها تساعد الى تكوين راس مال ثابت وتقسم الى نوعين من النفقات الاستثمارية هي:

– النفقات الاستثمارية المباشرة: وهي النفقات التي يتم من خلالها أقامه المشاريع الزراعية والتجارية والصناعية ومن خلالها يتم انتاج سلع وخدمات تؤدي الى زيادة الناتج القومي الإجمالي وتساعد زيادة هذه المشاريع من تخفيض

الضغوط التضخمية وتحسين الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتساعد على زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات.

– النفقات الاستثمارية غير المباشرة: وهي النفقات التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية المطلوبة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتساعد على زيادة الإنتاج والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاج الحكومة الى مدة زمنية طويلة لأقامتها وتمثل وسيلة فاعلة ومهمة في تغير نسبة الاقتصاد القومي وتحفيزه كونها تمثل إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة(١٠).

ب– الاثار الاقتصادية للنفقات العامة:

الاثارة الاقتصادية للنفقات العامة تتحدد تبعاً للدور الذي تقوم به الدولة لإشباع الحاجات العامة ومدى تدخلها في الاقتصاد، كما تتوقف الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عدة منها طبيعة النفقات العامة وطبيعة الإيرادات اللازمة لتغطية بالإضافة الى الهدف الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه من وراء الانفاق، ويمكن تحليل الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على مستوى الاستهلاك والإنتاج وكما يأتي (١١):

١– أثار النفقات العامة على الاستهلاك: الأنفاق العام يؤثر بطريقة مباشرة في الاستهلاك حيث يحدث زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق، مثل الاثار المباشرة للأنفاق العام من جراء النفقات التي توزعها الدولة على الافراد كالرواتب والأجور التي يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.(١٢)

٢– أثار النفقات العامة على الإنتاج: يظهر إثر النفقات العامة على الإنتاج عن طريق ما يعرف بالنفقات الإنتاجية، وهي ذلك الجزء من التخصيصات المالية تخصصها الدولة لأغراض الإنتاج، حيث تقوم الدولة بالإنتاج بواسطة شركاتها العمومية او تزويد المشروعات الخاصة بالإعانات الاقتصادية، فأنها تساعد بذلك على انتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الافراد، يضاف الى ذلك انتاجها لرؤوس الأموال العينية المعدة لأغراض الاستثمار. ومما سبق يتضح ان أثار النفقات العامة على الإنتاج ترتبط بصورة مباشرة بمعدل الاستهلاك، الذي يولد بالضرورة طلباً على المواد المنتجة مما يستدعي الامر من الحكومة الموازنة في سياستها الانفاقية بين الاستهلاك والإنتاج بما يسهم في تعزيز الاستهلاك المحلي من الحاجات الضرورية، ويفترض عدم المبالغة في ذلك بما يضر الجهاز الإنتاجي للبلد. (١٣)

٢– الإيرادات العامة

نظرية الإيرادات العامة شغلت فكر العديد من الاقتصاديين منذ القدم ومن اجل ان تقوم الدولة بواجباتها وتلبية الاحتياجات العامة، والقيام بالإنفاق العام يتطلب منها تعيين مصادر إيراداتها العامة والتي تعتبر بمثابة دخولا لها ، كذلك فان اتساع دور الدولة وتطورها من الدولة الحارسة الى الدولة المتداخلة أدى الى زيادة وتوسع حجم الانفاق العام مما أدى ذلك الى اتساع نطاق الإيرادات العامة وتنوع مصادرها لتلبية الزيادة في حجم الانفاق ،حيث هذا جعل من الإيرادات العامة أداة مالية مهمة تستخدمها الدولة لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول ومحاربة بعض الازمات ،وبهذا فان دور الإيرادات العامة لم يكن قاصراً على تغطية النفقات العامة حيث امتد لتحقيق أهدافاً تسعى الدولة لتحقيقها سواء كانت اجتماعية او اقتصادية.(١٤)،حيث تعرف بانها "الأموال التي تحصل عليها الدولة من اجل تمويل نفقاتها العامة»(١٥)وكذلك تعرف بانها «مجموعة الموارد التي تحصل عليها الحكومة من مواردها الداخلية أو من مصادرها الخارجية، فضلاً عن القروض الداخلية والخارجية لاستخدامها في تغطية النفقات العامة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية»(١٦).

رافق تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور في مصادر دخلها وزيادة الأهمية النسبية لبعض المصادر لذا يمكن تقسيم الإيرادات العامة على النحو الاتي:

أ – إيرادات أملاك الدولة: وتتضمن ممتلكات الدولة العقارات والأموال المنقولة والمملوكة للدولة، والتي تخضع لأحكام القانون العام، والمخصصة للمنفعة العامة.

ب – الرسوم: ويقصد بها تحدد الدولة مبلغ من الأموال على الافراد يقوم بدفعة في كل مرة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة لهم لأنها تقدم له منفعة معينة يشعر بها الافراد.

ج – الغرامات: وهي نوع من أنواع الإيرادات العامة تضاف الى الموازنة العامة، والغرامات تعتبر من الإيرادات الزامية تحصل عليها الدولة من الافراد عند وقوع مخالفة قانونية في فترة زمنية معينة.(١٧)

د – الضرائب: مفهوم الضريبة تطور مع تطور الدولة وتدخلها في مجمل الحياة العامة ذ أصبحت أداة مهمة واساسيه تستخدم في التوجيه والرقابة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وايضاً هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي ويقصد بالضريبة على انها مبلغ من المال يستقطع جبراً من قبل السلطات الحكومية من الوحدات الاقتصادية المختلفة بدون أي مقابل لمن يقوم بدفعها لغرض تغطية جزء من الأعباء العامة. (١٨)

هـ – القروض العامة: تعد القروض العامة من مصادر الإيرادات العامة للدولة وتعتبر من الإيرادات الائتمانية. كون الدولة تحتاجها الى تغطية نفقاتها المتزايدة، بعد استنفاذها كافة إيراداتها العادية، مما يجعلها تلجأ الى اقتراض المبالغ التي تحتاجها لغرض استكمال بها إيراداتها العادية المتحصلة من الضرائب والدومين والرسوم. وتعرف بانها» المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها الي مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنه»

وتقسم القروض العامة استناداً الى عدة معايير: فمن حيث نطاقها الى قروض داخلية وخارجية، ومن حيث مدتها الى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة، ومن حيث حرية الاكتتاب في القرض يمكن تقسيمها الى قروض اختيارية واجبارية. (١٩)

٣– الموازنة العامة

هي عبارة عن برنامج عمل تتكلف في الحكومة، يضم تقديرات الانفاق العام للحكومة، ومواردها لمدة زمنية لاحقة عادة ما تكون سنة وتكون الحكومة ملزمة به ومسؤولة في تنفيذه، وتتضمن الموازنة العامة جانبين الجانب الأول النفقات العامة، اما الثاني فيشمل جميع الإيرادات التي تدخل في خزينة الدولة مهما كان مصدرها، كذلك تعتبر هي وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لدولة من الدول، وهذه الوثيقة تتضمن مجموعة من الاهداف والأرقام ، أما الأهداف تتضمن البرامج والمشاريع التي تروم الحكومة القيام بها خلال مدة زمنية مقبلة، وأما الأرقام تبين ما سيتم انفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع من موارد مختلفة يمكن الحصول عليها خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة. (٢٠) وهناك عدة قواعد تحكم إعداد الموازنة العامة ومن أهمها:

أ – قاعدة وحدة الموازنة: وهي وجود وثيقة واحدة تتضمن كافة إيرادات الدولة ونفقاتها.

ب – قاعدة سنوية الموازنة العامة: وهي اعداد الدراسات والتقديرات التي تتعلق بنفقات وايرادات الدولة وكافة نفقات البرامج والأنشطة الخدمية وغيرها التي تتبناها الحكومة على إنجازها لمدة سنة.

ج – قاعدة شمولية الموازنة العامة: وهي تعني عمومية الموازنة أي شمولها لجميع الإيرادات والنفقات العامة من دون الحاجة القيام بالمقاصة بينهما.

د – قاعدة النشر والالزامية: هو الزامية نشر وإعلان هذه الموازنة لغرض ابلاغ جميع الجهات ذات العلاقة من السلطة التشريعية والمواطنين والجهات الحكومية بالتفاصيل التي تتضمنها فيما يخص نفقات الدولة وايراداتها. (٢١)

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣

اولاً: لمحة تاريخية عن السياسة المالية في العراق

السياسة المالية العراقية مرت بتحولات خلال الحقب التاريخية المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي، حيث يمكن التميز بين مرحلتين مهمتين وجوهريتين لأداء السياسة المالية في العراق وكما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة أداء السياسة المالية قبل ٢٠٠٣ :

مثلت السياسة المالية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ الاداة المهمة والرئيسية المؤثرة في الاقتصاد العراقي استناداً للفلسفة الاقتصادية المتبعة من قبل النظام السياسي في حقبة السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والمعتمدة على طابع المنهج الاشتراكي حيث كان التوجه الانفاقي للحكومة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو اهداف التنمية والنمو وتتفق مع الخطط والبرامج الموضوعة لغرض التحولات الاشتراكية.

المرحلة الثانية: مرحلة أداء السياسة المالية بعد ٢٠٠٣ :

بعد عام ٢٠٠٣ حدث تغييراً للنظام السياسي في العراق ونتج عن ذلك نظام جديد يتبع فلسفة اقتصادية جديدة وهي التوجه نحو اقتصاد السوق إذ كان من المتوقع من السياسة المالية في العراق ان تتغير من أداة لإدارة الاقتصادية الريعية الى أداة لإدارة وتوجيه التحول بنحو اقتصاد السوق، حيث كان الواقع الفعلي بخلاف ذلك ،إذ السياسة المالية للدولة أصبحت عبارة عن أداة لتوزيع عوائد النفط الخام وذلك عن طريق الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير والانفاق الاستثماري الخدمي غير منسجم مع الشروط الأساسية للكفاءة الاقتصادية في الانفاق وبعيدا عن المعايير الأساسية لتقييم الأداء للسياسة الاقتصادية بما ينسجم مع الأهداف المحددة في ظل الفلسفة الاقتصادية الجديدة والخطط التنموية المعدة لتلك الفلسفة الاقتصادية ،إذ ان توجه السياسة المالية التوسعي في هذه المرحلة يأتي انعكاسا لمتطلبات إعادة بناء البلاد وخاصة إعادة بناء القطاعات الخدمية والمؤسسات الحكومية المختلفة لذا الانفاق العام ظل يزداد باستمرار خلال الأعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ اعتماداً على الوفرة من العوائد النفطية التي ازدادت نتيجة رفع العقوبات المفروضة على العراق.(٢٢)

حيث يمكن القول بان السياسة المالية منذ نشأتها في العراق وحتى وقتنا الحاضر تعد ركناً اساسياً في الاقتصاد العام للدولة من خلال ادواتها المالية المتمثلة بالنفقات العامة بشقيه النفقات الجارية(الاستهلاكية)والاستثمارية ،كذلك الإيرادات العامة التي تضم الإيرادات النفطية والضرائب والايرادات الأخرى ، وبالإضافة الى الدين العام والموازنة العامة ،حيث لعبة دور في اصلاح الاقتصاد العراقي ،خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والهيكلية التي يواجهها البلد .وبالرغم من تواضع أدائها العام (وهذا ما سنلاحظه لاحقا)الا انها كانت دائما تحول ان تقوم بدور مهم في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي في البلد.

ثانياً: تطور الانفاق العام في العراق بعد ٢٠٠٣

لقد تطور الانفاق العام بعد ٢٠٠٣ بشكل ملحوظ، ويعود ذلك الى رغبة الحكومة الى استخدام سياسة مالية توسعية لغرض تطوير الاقتصاد العراقي وصلاحه وتحقيق الانتعاش والوصول الى معدلات نمو مرغوبة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ونلاحظ من الجدول (١) زيادة النفقات العامة للمدة من (٢٠٠٣– ٢٠١٣) وبشكل واضح حيث بلغت عام ٢٠٠٣ ما يعادل (٩٢٣٣٠) مليار دينار عراقي حتى وصلت عام ٢٠١٣ الى ما يعادل (١١٩١٢٨) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٣,٣٪)،كذلك النفقات الجارية (الاستهلاكية) أزدادة من (٧٣٦٢٩) مليار دينار عراقي الى (٧٨٧٤٧) مليار دينار عراقي، وأيضا النفقات الاستثمارية ازدادة من (١٨٧٠١) مليار دينار عراقي الى (٤٠٣٨١) مليار دينار للمدة أعلاه. وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع أسعار النفط الخام ، ورغبة الحكومة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية ،ودعم المحروقات ،وشبكة الرعاية الاجتماعية وتوفير فرص العمل للمواطنين للقضاء على البطالة عن طريق فتح باب التعينات في مؤسسات الدولة، بالإضافة الى تعديل سلم رواتب الموظفين لتحسين مستوياتهم المعيشية ،و كذلك إعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم ،فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وربطها بالعمل المدني ،كذلك زيادة الانفاق الحكومي لتعزيز الوضع الأمني ،وزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ،فضلاً عن اعمار المناطق المتضررة نتيجة الدمار الذي طال العديد من مرافق الدولة.

ثم شهدت النفقات العامة في عام ٢٠١٤ والاعوام التي تلتها انخفاضا واضحاً حيث بلغت النفقات العامة عام ٢٠١٤ مبلغاً قدرة (١١٢١٩٢) مليار دينار عراقي ومعدل نمو سنوي سالب بلغ (٥,٨٢-٪)، بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي شهدها العراق ،والمتمثلة بسيطرة العصابات الاجرامية على الحقول النفطية والتحكم بها في بعض المحافظات الغربية ،مما أثر وبشكل واضح على الصادرات النفطية .مما اضطرت الحكومة الى اتباع سياسة مالية تقشفية لغرض مواجهة الضغوط المتزايدة الناتجة عن ارتفاع النفقات العامة وخاصة العسكرية ،وكذلك الازمات الإنسانية التي تسببت بها أنشطة العصابات الاجرامية .

جدول (١) النفقات العامة الفعلية في العراق وتطورها للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) (مليار دينار عراقي)

السنة	النفقات العامة الفعلية (١)	معدل النمو % (٢)	النفقات الجاري (٣)	النفقات الاستثمارية (٤)
2003	92330		73629	18701
2004	33657	-63.55	28543	5114
2005	26376	-21.63	22472	3904
2006	38807	47.13	32598	6209
2007	39031	0.58	29820	9211
2008	59403	52.19	39087	20316
2009	55590	-6.42	45941	9649
2010	70134	26.16	54581	15553
2011	78758	12.3	60926	17832
2012	105140	33.5	75789	29351
2013	119128	13.3	78747	40381
2014	112192	-5.82	76742	35450
2015	70398	-37.25	51833	18565
2016	67067	-4.73	51173	15894
2017	75491	12.56	59026	16465
2018	80873	7.13	67053	13820
2019	111724	38.15	87301	24423
2020	76083	-31.9	72874	3209
2021	102850	35.18	89527	13323
2022	116959	13.72	104941	12018

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية , للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢) , بغداد سنوات مختلفة

عمود (٢) من عمل الباحث

٣- معدل النمو = (السابقة القيمة – الحالية القيمة)/(السابقة القيمة) × ١٠٠ ٪

ثالثاً: تطور الايرادات العامة في العراق بعد ٢٠٠٣

الايرادات العامة في العراق متعددة وتشمل الايرادات النفطية والضريبية والايرادات الاخرى، الا انه الايرادات النفطية تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة فيه، رغم انخفاضها في بعض السنوات، حيث تشكل النسبة الأكبر مقارنة بالإيرادات الضريبة والاخرى.

من خلال الجدول (٢) يمكن بيان تطور الايرادات العامة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٢) ،حيث نلاحظ ان المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ارتفاع الإيرادات العامة من (٢١٤٦) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى (٨٠٢٥٢)مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٧٪) ،بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية من (١٨٤١)مليار دينار الى (٧٩١٣١)مليار دينار للمدة اعلاه ونسبة مساهمة في الايرادات العامة بلغت (٩٨,٦٪) نتيجة حدوث عوامل اقتصادية وسياسية كارتفاع الطلب على النفط الخام من قبل دول جنوب شرق اسيا كالهند والصين وكذلك نتيجة

لأعمال العنف في فينزويلا ومهاجمة خطوط نقل النفط الخام ،بالإضافة الى رفع القيود التي كانت مفروضة على صادرات النفط العراقية ،كما يمكن ملاحظ تدني نسبة مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى من اجمالي الايرادات العامة نتيجة زيادة الايرادات النفطية واعتماد العراق على القطاع النفطي قد قلل من اهمية ودور المصادر المالية الاخرى غير النفطية.

اما عام ٢٠٠٩ انخفض سعر النفط الخام مما تسبب في خفض الايرادات النفطية حيث وصلت (٥١٧١٩) مليار دينار ونسبة مساهمة من الايرادات العامة الى (٩٣,٧٪) ،بسبب ظهور ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية نهاية عام ٢٠٠٨ وانتشارها لبقية دول العام ،اما الايرادات الضريبية وصلت الى (٣٣٣٤) مليار دينار ونسبة مساهمة في الايرادات العامة بلغت(٦٪)،كذلك الايرادات الاخرى وصلت الى (١٥٦) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت (٠,٣٪)مع ملاحظة ارتفاع مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى من حجم الايرادات العامة مقارنة مع السنة السابقة ٢٠٠٨ وهذا يدل على اعتماد العراق على الموارد غير النفطية في تمويل الموازنة العامة عند انخفاض الايرادات النفطية .

عاودت الايرادات العامة بالارتفاع خلال المدة(٢٠١٠-٢٠١٢) حيث وصلت الايرادات العامة عام ٢٠١٠ الى (٧٠١٧٨)مليار دينار بمعدل نمو سنوي موجب وصل الى (٢٧,١٪) ونسبة مساهمة الايرادات النفطية بلغت (٩٥,٢٪)، مع انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبة والايرادات الاخرى حيث سجلت نسب (٢,٢٪) و(٢٠٤٪) على التوالي ،كذلك الحال بالنسبة لعامي ٢٠١١،٢٠١٢ حيث ارتفعت الايرادات العامة وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت(٥٥٪) و(١٠,١٪)على التوالي ،وكان السبب وراء ارتفاع الايرادات العامة هو ارتفاع مساهمة الايرادات النفطية بسبب تداعيات ملف ايران النووي واحظر المفروض عليها وكذلك الاوضاع غير المستقرة في الدول العربية

اما المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) شهدت انخفاض للإيرادات العامة بسبب انخفاض سعر النفط نتيجة زيادة العرض النفطي في الولايات المتحدة الامريكية حيث زادت انتاجها من (٧,٤)مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣ الى (٨,٦) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٤ بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري حيث سجلت الايرادات النفطية معدلات نمو سنوية سالبة كان اقصاها في عام ٢٠١٥ بنسبة (١٣,٧-٪)وكان هذا متزامن مع الاوضاع الامنية غير المستقرة في سيطرة المجاميع الارهابية على بعض المحافظات والسيطرة على حقول النفط والتحكم فيها، فشهد الاقتصاد العراقي ركوداً واضحاً خلال عام ٢٠١٥ ،ولغرض مواجهة هذه الأوضاع اتخذت الحكومة على عاتقها إصلاحات واجراء ات عدة من اجل زيادة الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم الجمركية وسيطرتها على المنافذ الحدودية (بدا تطبيق قانون التعريفة الجمركية الجديدة)،كذلك قيام البنك المركزي بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة دعما لها وللاقتصاد العراقي ، بالإضافة الى فرض رسوم على تذاكر السفر والرسوم على خدمات الهاتف والضرائب على دخل الشركات ،كذلك زيادة أسعار الرسوم على بعض الخدمات التي تقوم بها الدوائر الحكومية مع ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى غير النفطية حيث كانت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من حجم الإيرادات العامة الأعلى خلال مدة الدراسة بنسبة(١٧,٨٪)

شهدت المدة المتبقية (٢٠١٧-٢٠٢٢) تذبذباً في الإيرادات العامة بين الزيادة والانخفاض وكذلك الإيرادات النفطية والايرادات الضريبية والايرادات الأخرى، وكان سبب الزيادة تحسن الوضع الأمني وزيادة أسعار النفط نتيجة قيام مجموعة دول أوبك في التحكم والحد من انتاج النفط والسيطرة على أسعاره ،اما الانخفاض كان نتيجة سيطرة العصابات الاجرامية على الحقول النفطية في محافظة الموصل والانبار وتكريت ،وكذلك بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها من ركود اقتصادي حيث حصل تراجع كبير بقطاعات الصناعة والنقل والسياحة نتيجة حظر التجول ،وايضاً انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ،اما الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى ترتبط بشكل عكسي

مع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة كلما زادة الإيرادات النفطية انخفضت الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى وبالعكس كلما انخفضت الإيرادات النفطية زادة الإيرادات الضريبية والايرادات الأخرى .

جدول (٢) الإيرادات العامة الفعلية والايرادات النفطية والضريبية والايرادات الأخرى للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

ايرادات العامة (١)	معدل النمو % (٢)	الايرادات النفطية (٣)	الايرادات النفطية / الايرادات العامة% (٤)	الايرادات الضريبية (٥)	الايرادات الضريبية / الايرادات العامة% (٦)	الايرادات الاخرى (٧)	الايرادات الاخرى / الايرادات العامة% (٨)
2146		1841	85.8	349	1.6	305	1.4
32982	٥٣,٦	32627	98.9	159	٠,٤	٢٧٤	٠,٨٣
40503	22.8	39480	97.5	495	1.2	٤٩٠	1.3
49056	21.1	46908	95.6	593	1.2	١٥٥٣	3.2
54599	11.3	53162	97.4	1397	2.6	٣٨٧	٠,٧
80252	47	79131	98.6	985	1.2	١٠٨	٠,١
55209	-31.2	51719	93.7	3334	6	١٥٦	0.3
70178	27.1	66819	95.2	1532	2.2	١٧٥١	٢٠٤
108807	55	98090	90.1	1783	١,٦	١٢٨	٠,١١
119869	10.1	116597	97.2	2633	2.2	٢٣٥	0.2
113840	-5	110677	97.2	2876	٢٠١	١١٠	٠,٠٩
105387	-7.5	97072	92.1	1885	1.8	٦٥٩٠	6.1
72546	-31.6	51312	70.7	2015	3	١٢٩٣١	١٧,٨
54839	-24.4	44267	80.7	3861	7.1	٥٢٤٨	٩,٥
77336	41	65071	84.1	6298	8.1	٦٥٤٠	٨,٤
106570	37.8	95619	89.7	5686	5.3	5263	4.9
107567	0.9	99216	92.2	4014	3.7	4336	4
63200	-41.2	54448	86.2	4718	7.5	4033	6.4
109081	72.6	95270	87.3	4536	4.2	9275	8.5
161697	48.2	153623	95	3911	2.4	4163	2.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية , للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢) , بغداد سنوات مختلفة

٢- عمود (٢،٤،٦،٨) من عمل الباحث

٣- معدل النمو = (السابقة القيمة - الحالية القيمة)/(السابقة القيمة) × ١٠٠ ٪

رابعا: تطور الدين العام في العراق بعد ٢٠٠٣

تعد مشكلة الدين العام من اهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لأنها تسبب اختلالات مالية والتي تؤدي الى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ،فضلا عن التدخل بالشؤون الداخلية عن طريق اجبار الحكومة من قبل المؤسسات المالية العالمية الى تبني برامج اصلاح للاقتصاد العراقي من خلال اتباع سياسات التقشف وخفض النفقات العامة وكذلك تجميد التعينات وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الاساسية وهذا ينعكس وبشكل سلبي على مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسط الدخل.

نلاحظ من الجدول (٣) ان اجمالي الدين العام بعد عام ٢٠٠٣ شهد حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وكان المسار العام له كان منخفضاً ويعود سبب الانخفاض الى اتفاق الحكومة مع نادي باريس على تخفيض الدين الخارجي بنسبة (٨٠٪) في عام ٢٠٠٤ ،وكذلك ارتفاع صادرات العراق من النفط الخام بعد رفع الحصار الاقتصادي لان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماد شبة تام على الايرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة وتبلغ حوالي (٩٥٪) من الموازنة العامة حيث كان اجمالي الدين العام في عام ٢٠٠٣ بلغ (٢٣٣٠٦٣) مليار دينار ثم انخفض ليصل عام ٢٠٠٤ الى مبلغ قدرة(١٦٣٩٣٩) بمعدل نمو سالب بلغ (٢٩,٧-٪)،ويلاحظ ان الدين العام الداخلي اخذ

بالتذبذب حتى عام ٢٠١٠ سجل ارتفاعاً بلغ (٩١٨١) مليار دينار معدل نمو سنوي بلغ (٨,٨٪) ونسبة مساهمة وفي اجمالي الدين العام بلغت (١٢,١٪)بسبب الازمة العالمية انخفاض اسعار النفط الخام مما ادت الى انخفاض الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تغطية نفقاته مما جعله يلجا الى الاقتراض الداخلي ،اما الدين الخارجي استمر بالانخفاض ووصل الى (٤٨٢١٦) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ومعدل نمو سالب بلغ (٢١,٦-٪)وكان سبب الانخفاض هي الاسباب التي تم ذكرها اعلاه، وعاود الدين الخارجي بالارتفاع مره اخرى في عام ٢٠١٤ حيث بلغ (٦٨١٢٩) مليار دينار واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغ (٧٨٤٩٠) مليار دينار ،وكانت الزيادة بسبب لجوء العراق الى قروض جديدة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بالإضافة الى دول اخرى ومنها امريكا والتي كانت هذه القروض موجهة لدعم الموازنة العامة بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط فضلا عن الاحداث الداخلية التي مر بها العراقي، اما الدين الداخلي استمر بالارتفاع حت وصل عام ٢٠١٩ الى مبلغ قدرة(٣٨٣٣٢) مليار دينار ونسبة مساهمة في اجمالي الدين العام بلغت (٣٢,٨٪) وكانت بسبب الازمة العالمية وانخفاض اسعار النفط الخام مما ادت الى انخفاض الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تغطية نفقاته مما جعله يلجا الى الاقتراض الداخلي .اما للمدة من عام ٢٠٢٠ الى عام ٢٠٢٢ فقد ارتفع الدين العام الداخلي ووصل عام ٢٠٢٢ الى مبلغ مقداره (٦٩٤٩٥) مليار دينار ونسبة مساهمة من اجمالي الدين العام بلغت (٧٢,١٪) ويعود السبب الى ازمة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط عالمياً مما جعل الدولة تعتمد على مصادر التمويل الداخلية لسد العجز بالموازنة العامة بسبب زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة.اما الدين الخارجي للمدة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢ فقد استمر بالانخفاض وبلغ عام ٢٠٢٢ مبلغ قدرة (٢٦٨٨٣) مليار دينار ومعدل نمو سالب بلغ (١٣,٢-٪) ونسبة مساهمة في اجمالي الدين العام بلغت (٢٧,٩٪) ،وهذه النسبة منخفضه جدا مقارنة مع نسبة مساهمة الدين الخارجي في اجمالي الدين العام لعام ٢٠٠٣ والتي كانت (٩٧,٦٪).مما تقدم يمكن ملاحظة ان الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٢ عملت على خفض الديون الداخلية والخارجية وخاصة الديون الخارجية لغرض عدم اللجوء الى الاقتراض من الخارج الان يثقل كاهل الاقتصاد العراقي بالفوائد المترتبة عليه.

جدول (٣) اجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) (مليار دينار عراقي)

السنوات	الدين العام الداخلي (١)	معدل النمو % (٢)	الاهمية ٧/١% (٣)	الدين العام الخارجي (٤)	معدل النمو% (٥)	الاهمية ٧/٤% (٦)	اجمالي الدين العام (٧)	معدل النمو % (٨)
2003	5543		2.4	227520		97.6	233063	
2004	6061	9.3	3.7	157878	-30.6	96.3	163939	-29.7
2005	6594	8.8	5.4	116026	-26.5	94.6	122620	-25.2
2006	5646	-14.4	5.9	90179	-22.3	94.1	95825	-21.9
2007	5194	-8	7.6	63600	-29.5	92.4	68794	-28.2
2008	4456	-14.2	6.8	61471	-3.3	93.2	65927	-4.2
2009	8435	89.3	14.9	48216	-21.6	85.1	56651	-14.1
2010	9181	8.8	12.1	66725	38.4	87.9	75906	34
2011	7447	-18.9	10.8	61261	-8.2	89.2	68708	-9.5
2012	6548	-12.1	8.9	67290	9.8	91.1	73838	7.5
2013	4256	-35	5.9	68468	1.8	94.1	72724	-1.5
2014	9521	123.7	12.3	68129	-0.5	87.7	77650	6.8
2015	32144	237.6	31.9	68591	0.7	68.1	100735	29.7
2016	47363	47.3	39.8	71405	4.1	60.1	118768	17.9
2017	47679	0.6	37.9	78132	9.4	62.1	125811	5.9
2018	41823	-12.3	34.5	79350	1.6	65.5	121173	-3.6
2019	38332	-8.3	32.8	78490	-1.1	67.2	116822	-3.5
2020	64248	67.6	64.9	34823	-55.6	35.1	99071	-15.2
2021	69913	8.8	69.3	30972	-11.1	30.7	100885	1.8
2022	69495	-0.6	72.1	26883	-13.2	27.9	96378	-4.5
المتوسط			23.98			76.01		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

١- عمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢) , بغداد

٢-عمود (٤,٧) وزارة المالية، دائرة الدين العام , قسم الدين الخارجي , للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

٣-عمود (٨,٦,٥,٣,٢) من عمل الباحث

٤- معدل نمو = (السابقة القيمة - الحالية القيمة)/(السابقة القيمة) × ١٠٠ ٪

خامسا: تطور الموازنة العامة في العراق بعد ٢٠٠٣

لغرض التعرف على واقع الموازنة العامة لابد التفريق مفهومين مهمين هما الفائض والعجز بالموازنة في حالة زيادة الإيرادات العامة على النفقات العمة يعتبر فائضا وبالعكس عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة يحدث العجز في الموازنة. ويلاحظ من الجدول (٤) العمود (٤)ان الموازنات العامة للعراق بعد ٢٠٠٣ تعد بعجز مخطط تنتهي الية الموازنة لكن يحدث العكس غالبا هو حدوث فائض بالموازنة ،ويعود سبب ذلك العجز المخطط بسبب عدم دقة تقديرات مكونات الموازنة العامة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك من خلال الزيادة الكبيرة في تقدير النفقات العامة على الإيرادات العامة ،كذلك عدم قدرة بعض المحافظات والاقاليم من الاستفادة من الأموال المخصصة لها بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد ،مما جعل الوزارة والهيئات تعيد جزء كبير من تخصيصاتها المالية الى خزانة الدولة. وعند اعداد الموازنة العامة بعجز مالي اي زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة ينعكس سلبا على الاقتصاد العراقي لان هذا الامر يدفع الحكومة لزيادة الاقتراض الداخلي والخارجي بحجة تقليص فجوة العجز، الامر الذي دفع الحكومة للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والدخول معه في اتفاقيات تحوطية والتي اصبحت عبئاً عليه، بالإضافة الى الالتزام ببرامج ذات شروط صارمة، مما ادى ذلك العجز الى قلة التخصيصات الاستثمارية بحجة التقليل من العجز.

اما العمود (٣) من الجدول أدناه حيث بلغ عجز الميزانية العامة(٩٠١٨٤-) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ ،وكذلك عام ٢٠٠٤ حيث بلغ العجز (٦٧٥-)اما الأعوام التي تلتها تحقق فائض في الميزانية العامة حتى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ فائض الموازنة العامة (٢٠٨٤٩)مليار دينار وسبب الزيادة الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الاسواق العالمية نتيجة تغيير النظام السياسي في العراق ،مما انعكس ايجابا ارتفاع الايرادات النفطية والكميات المصدرة من النفط الخام ،فضلا عن استقرار الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية في العراق ، لكنة للمدة من عام ٢٠١٣ الى ٢٠١٨حدث عجز في الموازنة العامة حيث بلغ العجز(١٢٢٢٨-)مليار دينار في سنة ٢٠١٦ نتيجة دخول العصبات الاجرامية الى داخل العراق مما ادى الى انهيار الوضع الامني وسيطرتهم على بعض المحافظات والابار النفطية فيها وتوقف الانتاج النفطي في تلك المحافظات نتيجة تخريب البنى التحتية الى تلك الابار النفطية ،فضلا عن انخفاض اسعار النفط الخام عالميا بسبب زيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية ،اما في عام ٢٠١٨ فقد حصل فائض بالموازنة العامة حيث بلغ (٢٥٦٩٧) مليار دينا، ويعود السبب الى ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا وانخفاض تكاليف الحرب على العصابات الاجرامية ،اما في عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ فقد عاود العجز بالميزانية العامة حيث بلغ (١٢٨٨٣-) مليار دينار عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالميا نتيجة تفشي فايروس كورونا التي اصابت الاقتصاد العالمي وحدوث ركود اقتصادي بسبب فرض حظر التجوال التام، اما في عام ٢٠٢١ فقد حدث فائض بالموازنة العامة نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا.

جدول (٤) حجم الفائض والعجز الفعلي والمخطط في الموازنات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)
(مليار دينار عراقي)

السنة	الايرادات العامة (١)	النفقات العامة (٢)	العجز او الفائض (٣)	العجز المخطط (٤)
2003	2146	92330	-90184	4636
2004	32982	33657	-675	1192
2005	40503	26376	14127	7022
2006	49056	38807	10249	1156
2007	54599	39031	15568	9662
2008	80252	59403	20849	9086
2009	55209	55590	-381	1875
2010	70178	70134	44	2292
2011	108807	78758	30049	1572
2012	119869	105140	14729	1479
2013	113840	119128	-5288	1912
2014	105387	112192	-6805	لا توجد بيانات
2015	72546	70398	2148	2041
2016	54839	67067	-12228	2419
2017	77336	75491	1845	2165
2018	106570	80873	25697	1251
2019	107567	111724	-4157	2287
2020	63200	76083	-12883	12883
2021	109081	102850	6231	28672
2022	161697	116959	44738	لا توجد بيانات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، بغداد

عمود (٤) وزارة المالية، الحسابات الختامية، لسنوات متعددة (علماً ان الأرقام بالسالب تعد العجز)

عمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على عمود (١ ،٢)

المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية وسبل أصلاحها في العراق

أولاً: تحديات السياسة المالية:

لقد تعرفنا سابقا على ان السياسة المالية إحدى الأدوات المهمة والرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد من أزمات أو هزات، أو المحافظة على الاستقرار واستدامة الأوضاع التي تقوم على تحقيق أهداف المجتمع ،وكذلك تحقيق اهداف اقتصادية كلية معينة مثل تحفيز النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل ...الخ، من خلال استخدام ادواتها المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والأنفاق العام ،اما في الاقتصاد العراقي وفي ظل اقتصاد ريعي (وحيد الجانب)، تعد السياسة المالية الأداة الأساسية والمركزية لأداره النشاط الاقتصادي في البلد بسبب عدم فعالية السياسة النقدية وضعف السوق الداخلية. ومن أبرز التحديات التي تواجه أداة السياسة المالية في العراق هي:

١ – ارتفاع حصيلة الديون الخارجية: تعد ارتفاع حصيلة الديون الخارجية احد التحديات الكبرى التي تواجهها السياسة المالية في العراق، حيث اثرت وبشكل مباشر على قدرة الدولة في إدارة مواردها المالية واستخدامها في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،اذ ساهمت الاحداث التي مر بها البلد ومن أهمها الحروب والصراعات ،الى تراكم الديون

الخارجية ،والتي أصبحت عبء على الدولة والتي يلزم عليها بتسديد اصل الدين والفوائد المترتبة علية وفقا للشروط المحددة بين الطرفين ،ونتيجة لذلك ذهبت نسبة كبيرة من الإيرادات العامة ،وخاصة النفطية ،لسداد الديون والفوائد المترتبة علية ة وخاصة المتراكمة منها ،مما اثر وبشكل كبير على فاعلية السياسة المالية.(٢٣)

٢ – منافسة القطاع العام للقطاع الخاص: من خلال الدور الواسع الذي يقوم فيه القطاع العام وما يترتب علية من منافسة للقطاع الخاص تحدياً خطير على فاعلية السياسة المالية في العراق، اذ ان اعتماد الحكومة على التوظيف في دوائر الدولة التابعة للقطاع العام كوسيلة لمعالجة البطالة، بدلاً من توفير البيئة المناسبة لتحفيز القطاع الخاص يعد اتجاهًا غير مستدام من الناحية المالية. فهذا التوسع يؤدي الى ارتفاع مستمر في النفقات الاستهلاكية(الجارية)، وخاصة فيما يتعلق بالرواتب والأجور مما يولد ضغوطاً على الموازنة العامة، ويضعف من القدرة المالية المتاحة التي تتوجه للأنفاق نحو الاستثمارات المنتجة التي تسهم في نمو اقتصادي مستدام. (٢٤)

٣ – استحواذ النفقات التشغيلية على الجزء الأكبر من الموازنة على حساب النفقات الاستثمارية: منذ التحول السياسي الذي شهدة العراق في عام ٢٠٠٣ وما بعدها وحتى الوقت الحاضر، النفقات الاستثمارية لم تحظا بأهمية بما يناسبها مقارنة بالنفقات التشغيلية، مما يدل على اختلال واضح في أولويات السياسة المالية ،فقد ركزت هذه السياسة وبشكل واضح ورئيسي على تغطية الانفاق الجاري، لاسيما الرواتب والمصروفات التشغيلية، على حساب الانفاق الاستثماري والرأسمالي، الامر الذي انعكس وبشكل سلبي على قدرة الدولة في تحقيق الدولة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.(٢٥)

٤ – انتشار وتفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة: نتيجة انتشار وتفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة جعل الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبيرة في تنفيذ وظائفه الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق في تطبيق السياسة المالية وتوزيع الموارد بشكل عادل، وضمان وصول السلع والخدمات والرفاه الاجتماعي الى كافة افراد المجتمع، كما يساهم الفساد في اضعاف سيادة القانون ويمنع من تشكيل مؤسسات حكومية تتمتع بالشفافية وخاضعة للمساءلة. ويشكل الفساد عبأ اضافياً على المالية العامة للدولة عن طريق التكاليف الإضافية والغير متوقعه التي تؤثر سلباً على حجم الإيرادات المتحصلة، كما يسهم في زيادة الانفاق العام نتيجة تزايد معدلات التهرب الضريبي، والسعي للحصول على إعفاءات ضريبية وبشكل غير مشروع بالإضافة المغالاة في تقدير تكاليف تنفيذ المشاريع العامة، مما يساهم في هدر كميات كبيرة وضخمة من الموارد والايرادات العامة. (٢٦)

٥ – اختلال هيكل الإيرادات العامة: ان الاعتماد على ايرادات النفط في تمويل الموازنة يجعلها في وضعية غير مستقرة فتغير الإيرادات مع التغير في أسعار النفط صعوداً ونزولاً مما يؤثر سلبا في تنبؤ تخطيط الموازنة، نتيجة مساهمة الإيرادات النفطية بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة يفوق (٩٣٪)،وهذا يعطي صورة واضحة حول ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير والمتزايد على إيرادات النفط الخام مما جعلة عرضة للمخاطر الخارجية والداخلية ،ويبدو واضحاً من خلال العجز الحاصل في الموازنة العامة في السنوات التي ينخفض فيها الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً. (٢٧)

٦ – التحديات السياسية (المحاصصة): ولدت الحكومة بيئة مضطربة داخلية وخارجية كان نظام المحاصصة من أهمها، الذي تشكل في هيكل النظام وتفاعلاته، من خلال تقاسم السلطة على أسس طائفية وعرقية. وتفاهم بين النخب الحاكمة التي يجبرها على احتكار السلطة مما ساهم في اخضاع النظام لنفس الوجوه، وأثر ذلك سلباً على أداء بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية. إثر في مقدار المخصصات المالية الموجهة لهذه الوزارات، كما أدى ذلك سن البرلمان لقوانين تتعارض او لا تنسجم مع الدستور العراقي، مثل قانون الموازنة العامة لبعض السنوات من حيث تأخر إقرار الموازنة او

عدم إقرارها نهائياً، مما انعكس سلباً على أداء السياسة المالية في العراق. (٢٨)

ثانياً: سبل إصلاح السياسة المالية في العراق

يعد الإصلاح الاقتصادي من البرامج المهمة التي تلجأ اليها الدول لتصحيح الاختلال الحاصل بالسياسات الاقتصادية ثم إعادة الاقتصاد للمسار الصحية أي للحالة الطبيعية من حيث الاستقرار ومن ثم إمكانية الذهاب باتجاه تحقيق الرفاهية ،لهذا اليوم عملية الإصلاح تأخذ حيز كبير واهمية واسعة من الفكر الاقتصادي ولمختلف الدول خصوصاً النامية منها من اجل تأمين حزمة من السياسات والإجراءات لإنقاذ جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من المشكلات التي تواجهها ،وفيما يلي سوف نستعرض ابرز الإجراءات التي قامت بها الحكومة في سبيل اصلاح السياسة المالية في العراق.

١ – تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

لم توثق التجارب الاقتصادية في معظم دول العالم نجاحها الكامل في هيمنة احد القطاعين العام او الخاص وذلك في مجال التأثير في النشاط الاقتصادي فيها، واحياناً كانت هنالك بعض الدول تفشل في تطبيق الية السوق عبر القطاع الخاص ، واحياناً دول أخرى تفشل في حالة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في أداء نفس المهمة ، لكل هذا أسبابه المختلفة معظمها يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي في كل دولة ،ومن هذا المنطلق جاءت الاتجاهات العالمية على مستوى الاقتصادات المحلية نحو تطبيق مبدا الشراكة او التعاون بين القطاعين العام والخاص او ما يعرف الشراكة او التعاون بين التدخل الحكومي والية السوق ،كبداية نحو مسار المنفعة المتبادلة من المزايا لكلا القطاعين ضمن بنية اقتصاد محددة .

اما في الاقتصاد العراقي ولسنوات عديدة، يسيطر القطاع العام على كافة المهام الاقتصادية في البلاد بغض النظر على مستوى أدائها، والتي لم تصل الى مستوى الطموح في الكثير من الأحيان، ولأسباب عديدة منها سياسية واقتصادية ولأمنية ...الخ. اما بالنسبة للقطاع الخاص تأثير في العملية الاقتصادي في العراق لا يزال أقل حظاً، لكن هذا لا يعني ان أياً منهما لا يتمتع بمزايا تمكنه من التأثير في النشاط الاقتصادي، لهذا السبب تظهر هنا حاجة كل منهما للعمل جنباً الى جنب، في شراكة وتعاون مشروط من اجل تلبية تطلعات التنمية في البلاد.

٢ – توسيع قاعدة التمويل

تعد عملية توسيع قاعدة التمويل للموازنة العامة جزء من الإصلاح المالي التي تعتبر جزء من سياسة التنوع الاقتصادي التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة القضاء على التحديات والعقبات التي تقف امامها، مما يساعد في توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة وفاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوسيع قاعدة التمويل ،وفي ضوء الموارد الطبيعية والبشرية الكبيرة والمتنوعة التي يمتلكها العراق ،والتي يجب ان تلعب دور مناسب في بدء عملية الإصلاح وإرساء تنمية حقيقية ،وان فلسفة الإدارة للاقتصاد العراقي الحالية تتجه نحو اقتصاد السوق الذي يوفر فرصاً اكبر للتحرك باتجاه هذه السياسة ،ومن هذه الرؤية يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي والعمل على تنويع مصادر الدخل ،الامر الذي يتطلب رسم استراتيجية تركز على قطاعات السياحة والزراعة والصناعة ،وهذه القطاعات طيلة العقود الماضية عانت من تحديات كبيرة افقدتها دورها التنموي واصبح مساهمتها ضئيلة جداً في الناتج المحلي الإجمالي، وايضاً من هذه الإجراءات تنظيم دور القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ سياسات الإصلاح ، بالإضافة عن توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية ،حيث شملت الإجراءات الجديدة تنوع الاقتصاد العراقي في ضوء المقومات والمبررات الموجودة في لبيئة الاقتصادية ،وقد تم تبني العديد من هذه الإجراءات في هذا الصدد وعلى وجه الخصوص ما تم تضمينه في الخطط التنموية بعد

٢٠٠٣ ،وظهور استعداد الاقتصاد العراقي للتوسيع في قاعدة التمويل في ظل المعطيات الجديدة. ويمكن ان يتم التوسع او التنويع في مصادر الإيرادات العامة التي تمول النفقات العامة في الموازنة العراقية كما في الاتي: –

أ– القطاع الصناعي: العمل على تفعيل القطاع الصناعي لتنويع وتوسيع مصادر الاقتصاد القومي وذلك لأنه يساهم في تحقيق الاتي:

١– يساهم القطاع الصناعي في زيادة الدخل على مستوى الاقتصاد ككل.

٢– عن طريق تصدير المنتجات الصناعية يزداد احتياطي العملة الأجنبية، ويتم تعزيز تراكم راس المال الثابت والبنى التحتية.

٣– تعزيز استقلال العراق اقتصادياً، وتدعيم مكانته الإقليمية والدولية، من خلال الاسهام في الازدهار وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٤– استقطاب الايدي العاملة العاطلة وتوفير فرص جديدة لتوظيف من هم في سن العمل ولا تتوافر لهم فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥– تساهم التكنولوجيا الصناعية بتوفير احتياجات الدولة والمواطن من المنتجات، وكذلك توفير فرص للمعيشة بسهولة.

ب – القطاع الزراعي: العمل على تنمية هذا القطاع باتجاه توفير العملة الأجنبية عن طريق قناتين مهمتين هما استبدال المنتجات المحلية بالمستوردة ودخول المنتجات المحلية للتصدير، مما يساهم في تعزيز إمكانيات وموارد الاقتصاد المحلي عن طريق هاتين القناتين، اذ ان عملية تنشيط القطاع الزراعي يسهم بدوره المميز والمهم في عملية التنويع الاقتصادي، ذلك للأسباب الاتية: –

١– يعتبر القطاع الزراعي حجر الزاوية للنمو والتنمية الاقتصادية، كون الزراعة تعد سوقاً كبيراً للعديد من المنتجات الصناعية المستغلة، والتي تسعى الحكومة لاستخدامها لغرض زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي.

٢– يقوم بتوفير المنتجات الزراعية للقطاع الصناعي المحلي، فالكثير من المنتجات الصناعية تعتمد على المواد الأولية الزراعية، كذلك تقليل الاستيراد للمنتجات الزراعية من الخارج التي يقوم عليها الصناعة المحلية يسهم في توفير العملة الأجنبية للبلد ويعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

٣– القطاع الزراعي يعمل على تلبية المتطلبات الغذائية الأساسية والضرورية للأجيال الحالية والقادمة.

٤– توفير لسكان المناطق الزراعية فرص عمل مستمرة ودخل كاف لهم لضمان بيئة معيشية لكافة الأشخاص المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

٥– يؤدي تطوير القطاع الزراعي الى الحد من الفوارق في البلد الواحد في توزيع الدخل القومي فيما بينهما، ويعد أداة هامة لمحاربة الفقر والجوع.

ج – تفعيل دور السياحة والاثار في العراق: حيث تتمتع السياحة في العراق بمكانيات تنموية سياحية ،اذا استثمرت بكفاءة يمكن ان يصبح العراق احد مراكز الجذب السياحي في العالم ،كونة يمتلك تراث ثقافي وامتداد رسالي يمتد لألاف السنين ويعد موطن لأقدم الحضارات في العالم ،مما يجعله مصدر جذب السياحة التراثية والثقافية والتاريخية ،بالإضافة الى ذلك يمتلك ارثاً دينياً من مختلف الأديان بما في ذلك المراقد الدينية ولأضرحة المقدسة ،مما يجعله بامتياز مركز مهم لجذب السياحة الدينية ،كذلك امتلاك العراق للموارد الطبيعية من الجبال والوديان والهضاب والاهوار والبحيرات ،والتي تساعده في جذب السياحة الطبيعية والبيئة .لذلك هذا لامر يتطلب اجراء عملية المسح السياحي والاثري كخطوة مهمة من اجل تفعيل النشاط السياحي ،كذلك من الضروري اجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وحل المشكلات التي تتنافه مع الصلاحيات القائمة بين الحكومات المحلية والوزارات

المركزية ووضع القوانين المنظمة لأنشاء وإدارة المرافق السياحية وأساليب إداء عمالها ومزاولة أنشطتها ،مما يجعل العراق في مقدمة الدول السياحية ،ليساهم في زيادة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة كبيرة مما ينعكس ايجاباً على زيادة إيرادات الدولة المتأتية من القطاع السياحي ،فعند دخول السائح سوف يدفع رسوم دخول مما يسهم في الحصول على العملة الأجنبية وكذلك زيادة الإيرادات العامة في الموازنة العامة العراقية.(٢٩)

٣- حوكمة مؤسسات الدولة

ان هيمنة الأحزاب السياسية على عملية صنع القرار الاقتصادي في البلد بما يتلاءم مع برامجها السياسية ومصالحها الانتخابية وعلى حساب تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي ،وهذا يتطلب توفر مظلة رقابية على أداء الحكومة ومؤسساتها للحفاظ على العراق الانزلاق نحو الهاوية ومعالجة الانحراف الذي تسلل لجميع مؤسسات الدولة بسبب المحسوبية والفساد ،ويمكن الاستفادة من الحزم والمساعدات المالية والفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي في هذا المجال ،حيث يمكن ان تساعد حزم الإصلاح هذه بناء اطار اقتصادي جديد يتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي اذاً من الممكن ان برنامج اصلاح المالية العامة ان يوفر املاً في تصحيح خطط وبرامج الموازنة العامة بما يخدم التوازن الاقتصادي للبلد من خلال تحفيز قطاعات الاقتصاد المختلفة ودعم الفئات محدودة الدخل وتفعيل دور منافذ تحصيل الإيرادات المالية البديلة للنفط لتساعد في رفد الموازنة وهذا يتم عن طريق الإصلاح الضريبي وإصلاح السوق المالية لغرض امتصاص الفوائض المالية لدى الجمهور وتحويلها لقنوات استثمارية بديلة بدلاً من تبديدها في أنماط استهلاكية ،وفي هذا السياق يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي العراقي الذي يدعمه استعداد الاتفاق الائتماني برعاية صندوق النقد الدولي الى معالجة الاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات والوصول بالإنفاق الى مستوى يتناسب مع انخفاض أسعار النفط الخام وضمان استمرارية الدين العام في حدود يمكن تحملها. ويرى خبراء صندوق النقد الدولي انه يتطلب من الحكومة العراقية وعلى مستوى الموازنة العامة ان تقوم بعملية التصحيح المالي عن طريق خفض الانفاق الرأسمالي غير الكفوء مع الحفاظ على الانفاق الاجتماعي وان عملية التصحيح المالي ينبغي ان تتم بالتدريج عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية وتقليص الانفاق الجاري وإصلاح قطاع الكهرباء ودعم وتفعيل دور المؤسسات المملوكة للدولة لإفساح المجال امام إنفاق استثماري أكبر، وفاعلية أكثر بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي.

٤- اصلاح الإدارة المالية وتحقيق الاستدامة المالية

شفافية الموازنة العامة تعد ركيزة أساسية في حوكمة الإدارة المالية ورفع كفاءة الأداء العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي الذي تغلغل لمعظم فقرات الموازنة العامة في العراق. حيث ان العراق يعاني من ضعف ملحوظ في مستويات الشفافية والافصاح بحسب منظمات دولية متخصصة في هذا المجال نسب متدنية ،اذ المؤسسات الحكومية لا تزال لم تعلن عن الكيفية التي يدار بها التمويل والمشتريات العامة وهذا يعتبر من اهم التحديات التي تمنع تتبع الانفاق عبر المراحل المختلفة لدورة الموازنة العامة وتفتقر الكثير من الوزارات المتخصصة والمؤسسات التابعة الى بيانات موثوقة بشأن توافر الأموال وعدم القدرة على ربطها بالنفقات ،ان تعزيز الإدارة المالية العامة هو امر بغاية الأهمية في بناء شرعية الدولة ، فضلاً عن ضمان المسالة والكفاءة في إدارة الموارد المتاحة.(٣٠)

٥- ضبط النفقات العامة لمعالجة عجز الموازنة العامة

اذ توجد علاقة قوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة، لان زيادة النفقات العامة تعتمد على عوامل مثل الانفاق الأمني ودفع أجور ورواتب موظفي القطاع العام ...الخ، من الضروري على الحكومة تتخذ تدابير لخفض النفقات غير الضرورية وتحسين كفاءة الانفاق من اجل تقليل عجز الموازنة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

اذ ان زيادة النفقات العامة يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة عندما تنفق الحكومة أكثر مما تحصل علية من الإيرادات، ينتج عن ذلك عجز في الموازنة، اما تقليل النفقات العامة يؤدي الى تقليل عجز الموازنة، عندما تقلل الحكومة نفقاتها، يكون لديها فجوة مالية ضيغه لسدها من خلال الاقتراض او زيادة الإيرادات. إضافة الى تخصص الحكومة العراقية جزء كبيراً من النفقات العامة لدفع اجور ورواتب موظفي القطاع العام مما يحد من قدرته على خفض النفقات بسهولة، فضلاً عن الفساد وسوء إدارة الأموال العامة يساعدان في ارتفاع النفقات العامة حيث أدى الفساد وسوء إدارة الأموال العامة في العراق الى ارتفاع النفقات غير الضرورية وهدر الموارد، لذا يحتم على الحكومة العراقية ضبط النفقات العامة لمعالجة وتقليل عجز الموازنة لكونها جزء من سياسة أصلاح الاقتصاد العراقي. (٣١)

الاستنتاجاتوالتوصيات:

الاستنتاجات:

١– على الرغم من اتباع العراق برامج الإصلاح الاقتصادي الا أن ما زال يعتمد وبشكل كبير جداً على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وفشل الحكومة في تنوع الإيرادات غير النفطية في تمول الموازنة العامة.

٢– يعاني الاقتصاد العراقي من عدم توفر رؤية اقتصادية واضحة ما بعد عام ٢٠٠٣مما ترتب عليها الفشل في تطبيق سياسات اقتصادية تساهم في اصلاح الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

٣– ان نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة كل من النظام الاقتصادي والسياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الاشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها والتي غالباً ما تعني التحول الى اقتصاد السوق والذي يشترط بد وره الخصخصة التي تناصرها بعض شرائح المجتمع المعني ويقاومها البعض الاخر.

٤– بعد ٢٠٠٣ وجد العراق نفسه امام تركة ثقيلة من الأعباء الاقتصادية ومن أبرزها تراكم الديون الخارجية فلهذا وجب علية ابرام اتفاقيات اقتصادية مع صندوق النقد الدولي من أبرزها اتفاقية المساندة واتفاقية المساعدات ما بعد النزاعات الطارئة.

٥– ان الفساد الإداري والهدر المالي (الفساد الاقتصادي) والروتين المقد أهم الأسباب المعرقلة للإصلاح الاقتصادي، وخاصة السياسة المالية في العراق.

التوصيات

١– ان عملية التحول من الاقتصاد المعتمد على قطاع النفط الى قطاعات أخرى مهمة كالزراعة والصناعة التحويلية والخدمات والسياحة باتت من مقومات اصلاحه، لان هذا الانتقال يؤدي الى خلق فرص عمل ويساهم في تقليل نسب البطالة فضلاً عن خلق منتجات جديدة يمكن الاستفادة منها في تنويع مصادر الإنتاج والدخل وخلق روابط امامية وخلفية بين قطاعاته المختلفة.

٢– تشجيع القطاع الخاص العراقي ان يكون مكملاً للقطاع العام والعمل على تنميته عن طريق تشريع القوانين وتقديم التسهيلات الاقتصادية له ضمن ضوابط وشروط تتسق مع توجيهات السياسة الاقتصادية لتحفيزه من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي ودفع العجلة الإنتاجية الى امام.

٣– العمل على ضبط وترشيد الانفاق العام وتوجيه الأموال الفائضة نحو القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية أي زيادة كميات الإنتاج وهذا يساعد في التغلب على مجمل الصعوبات الاقتصادية.

٤– يجب ان تتوفر في المؤسسات التي يوكل اليها الاشراف على برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ إجراءاته، الفاعلية والديناميكية، وان تعتمد الشفافية والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها. وان تكون مؤمنه اشد الأيمان

ومقتنعة تمام الاعتقاد بمبادئ وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقودها. وان تكون مثالاً حياً ونموذجاً يمكن ان يشار الية بالبنان في النزاهة، والعفاف المالي، والإداري، والسلوكي.

٥- اصلاح الموازنة الحكومية باتجاه إعادة هيكلة الانفاق الحكومي، لا سيما في جانبي النفقات التشغيلية والاستهلاكية والتي يمكن ضغطها وترشيدها في ظل إطار برنامج واتفاق وطني للشروع بعملية الإصلاح المالي والاقتصادي يستهدف توفير المزيد من الموارد المالية للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية.

المصادر

(١) وحيد بن عبد الرحمن با نافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠، ص٢١.

(٢) محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل، مجلد ١٥، العدد ١، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٨، ص١٣٤.

(٣) همسه قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٢، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠١٧ , ص ٣٢٠.

(٤) ضياء حسين سعود، دور اليات السياسة المالية للحد من مشكلة الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨)، مجلة اقتصاديات الاعمال، مجلد ٥، العدد(خاص)، جامعة بابل، العراق، ٢٠٢٣، ص٦٨.

(٥) منتهى زهير محسن، محمد ليث طلال، ايمن مظهر بدر ، العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية (الواقع والتحديات)، مجلة خزائن للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢، العدد خاص ، جامعة ديالى، ٢٠٢٥، ص١٩٧-١٩٨.

(٦) محمد سلمان جاسم، نزار ذياب عساف، قواعد السياسة المالية ودورها في تقليل العجز في الموازنة العامة في العراق، مجلة اقتصاديات الاعمال، مجلد ٥، العدد ٥، جامعة الفلوجة، ص١١٨.

(٧) همام مؤيد عبد الرحيم كافي الالوسي، خيري خليل سليم الساطوري، الانفاق العام ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ١٥، العدد ٣، جامعة الانبار، ص٣

(٨) جعفر عبدالامير عزيز الحسيني ، تحليل تأثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢٢، العدد ٨٠، جامعة المستنصرية ، العراق، ٢٠٢٤، ص٣٥.

(٩) مرتضى حسين لقتة البديري، أثر الانفاق العام على التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد خاص، جامعة كركوك، ٢٠٢٢، ص٢٧٥-٢٧٦.

(١٠) أيهاب عبد السلام الحسن، زهراء علي عبد الحسين، إثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة (١٩٩٨ - ٢٠١٧)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، مجلد ١١، العدد ٤، كلية المستقبل الجامعة، ٢٠١٩، ص١٥٦-١٥٧..

(١١) ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، تحليل إثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢٢، العدد ٨٠، ٢٠٢٤، ص٥٥

(١٢) أيهاب عبد السلام الحسن، زهراء علي عبد الحسين مصدر سبق ذكره، ص١٥٤-١٥٥.

(١٣) ليث حليم مالك عبد الحسين الحجيمي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(١٤) بشير دوهان حمزة، إثر الإيرادات العامة على القدرة المالية في العراقي، مجلة وارث العلمية، مجلد ٦، العدد ٢٠، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص١٩٨.

(١٥) عدي صابور محمد الراشدي، الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة في زيادة الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٢٠، العدد ٦٦، جامعة تكريت، ٢٠٢٤، ص١٢٠.

(١٦) عبد الستار رانف حسن المولى، الايرادات العامة واجمالي تكوين راس المال الثابت على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديات الاعمال، مجلد ٤، العدد٤، جامعة الفلوجة،٢٠٢٣، ص٢٩٥.

(١٧) مهند خميس عبد، محمد سهيل محمد، فراس خميس عبد، تحليل تطور العلاقة بين الايرادات العامة والادخار الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥ -٢٠٢١، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٣، العدد ٤، جامعة كركوك، ٢٠٢٣،

ص١٤٠.
(١٨) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالين، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، لم يذكر سنة النشر، ص١٣٦.
(١٩) سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦، ص٢٩٣–٢٩٧.
(٢٠) محمد سلمان جاسم، نزار ذياب عساف، قواعد السياسة المالية ودورها في تقليل العجز في الموازنة العامة في العراقي، مجلة اقتصاديات الاعمال، مجلد ٥، العدد ٥، الفلوجة ،٢٠٢٣، ص١١٨.
(٢١) ألاء عبد الحسين هادي المفضل، محمد مهريار، سيد محمد سعيد طاهري موسوي، مراحل الموازنة العامة في العراق بين قواعد الإعداد ونظريات الانفاق والايراد، مجلة كلية التربية، مجلد ١، العدد ٥٨، جامعة واسط ،٢٠٢٥، ص٤٠١.
(٢٢) شيماء عبد الهادي، المعتز ستار نوري العبودي، تحليل واقع السياسة المالية في العراق وسبل المعالجة للمدة ٢٠٠٣– ٢٠٢١، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، مجلد ١٦، العدد ٢، جامعة بابل ،٢٠٢٤، ص٢٦٨–٢٦٩.
(٢٣) علي عبد الهادي سالم، استراتيجية فعالية التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية جلد ٤، العدد ٩، جامعة الانبار ،٢٠١٢، ص٦١..
(٢٤) شروق رمضان جعفر الحسيني، دور التزاحم المالي في الاستثمار الخاص دول مختارة مع إشارة للعراق، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير ،٢٠٢٢، ص٤٦.
(٢٥) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٨.
(٢٦) حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد جذور وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد١٨ ،٢٠٠٦، بغداد، ص٢٩.
(٢٧) منتهى زهير محسن، محمد ليث طلال، ايمن مظهر بدر، العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية (الواقع والتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.
(٢٨) مصطفى سمير عبد الله الساموك، اسماء جاسم محمد، تحديات الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٩–٢٠٢٠ (الاسباب والمعالجات)، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد ١، العدد ٢، ٢٠٢٢، العراق، ص٧٨.
(٢٩) مصطفى سمير عبد الله الساموك، اسماء جاسم محمد، تحديات الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٩–٢٠٢٠ (الاسباب والمعالجات)، مصدر سبق ذكره، ص٨٢–٨٤.
(٣٠) هاني مالك عطشان العسكري، إثر السلوك الريعي في كفاءة الانفاق العام وانعكاساته على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٠)، مجلة وارث العلمية، مجلد ٦، العدد ١٨، العراق ،٢٠٢٤، ص٢٢٢–٢٢٣.
(٣١) احمد عباس عبد الله، تنويع الايرادات والضغط على النفقات أحد وسائل معالجة عجز الموازنة العامة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ١٧، العدد ٥٦، العراق ،٢٠٢٥، ص١٢٤٦–١٢٤٧.

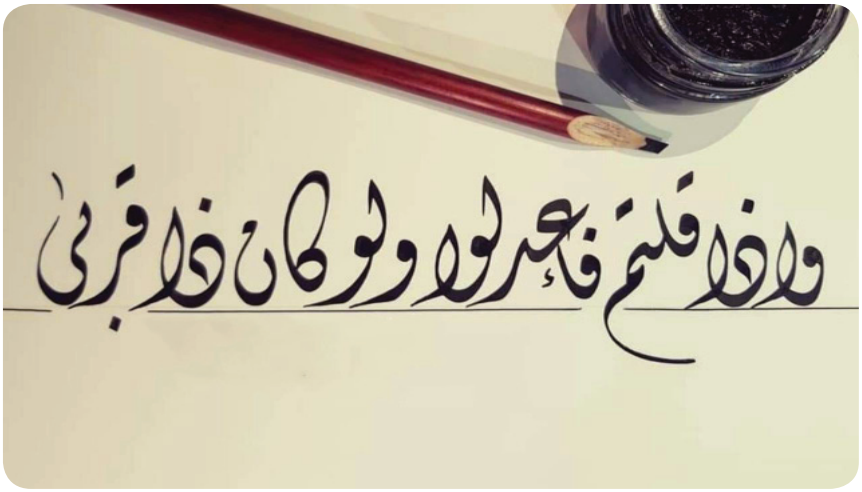

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb